وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية/ النجف الاشرف

أصلاح النظم السياسية لدول المغرب العربي بعد عام 2011 دراسة في الآليات والأسباب

اطروحة تقدم بها الطالب
علي فخري جاسم

هي جزء من متطلبات نيل الدكتوراه في العلوم السياسية مقدمة
الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ النجف الاشرف

بإشراف الاستاذ الدكتور
ماجد محي عبد العباس الفتلاوي

1443 هـ 2021م

{ وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ }

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة ،من الآية 251

الاهداء

إلى علمي ... وحكمتي

إلى حلمي ... وادبي

إلى شاطىء العزة والعلا ... والدي

إلى سندي ... وقوتي

إلى ملاذي ... وارثي

إلى مرسى الصبر والامل ... والدتي

إلى ارض الانبياء والاولياء والعلماء

إلى الارض التي علمتنا معنى الكبرياء

إلى الأرض التي لأجل العيش فيها دفعنا الدماء تلو الدماء ... بلدي العراق.

علي

الشكر والعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالى حمداً كثيراً على تيسيره وتسهيله وتسديده الخطى لأتمام هذا العمل والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين مُحَمَّد (ص) وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين الذين بعثهم الله لنا لهدايتنا الى سبيل الرشاد والحكمة .

فانطلاقاً من قول الرسول (ص) (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل)، فاني اتوجه بخالص الشكر والامتنان لكل من كان قائماً على اتمام هذا البحث وساند ومد يد العون والمساعدة وفي مقدمتهم استاذي الفاضل (الاستاذ الدكتور ماجد الفتلاوي) الذي سُعدت بإشرافه على هذا البحث ،فكان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة والبناءة ومعاملته الطيبة الاثر الكبير في انجاز هذا البحث فله جزيل الشكر والتقدير وجزاه الله عني خير الجزاء.

و اتقدم بالشكر والتقدير للكادر التدريسي لمعهد العلمين للدراسات العليا في قسم العلوم السياسية على توجيههم لي الى طرق العلم وابوابه وتقديمهم يد العون خلال مدة انجاز البحث وتواضعهم واخلاقهم السامية فجزاءهم الله عني خير الجزاء.وايضاً لا انكرُ فضل زملائي في الدراسة لمساندتهم وتقديمهم المشورة والنصح لانجاز هذا البحث فلهم جزيل الشكر والامتنان، و اتقدم بالشكر والتقدير للقائمين على مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومكتبة الروضة الحيدرية على دورهم الكبير وما قدموه من عون ومساعدة انجاز هذا البحث من خلال جهودهم المبذولة في ارشادي وتقديم النصح والمصادر فجزأهم الله عني خير الجزاء.

ويسرني ويشرفني تقديم الشكر الى والدي ووالدتي اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي منذ بدء حياتي والى اخوتي الذين كانوا سنداً لي والى زوجتي العزيزة التي اكن لها كل الاحترام والتقدير والى عائلتي التي كانت داعمة لي. فلكم جميعاً مني جزيل الشكر والامتنان.

الباحث

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**3-1**
الفصل الأول **الإطار المفاهيمي للأصلاح والأنظمة السياسية**	**50-4**
المبحث الأول: ماهية الأصلاح والتحول الديمقراطي	**29-5**
المطلب الأول: مفهوم الاصلاح والمفاهيم المقاربة	18-5
المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة	29-19
المبحث الثاني: الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي	**50-30**
المطلب الأول: الأنظمة السياسية في تونس والمغرب	41-30
المطلب الثاني: الأنظمة السياسية في الجزائر وموريتانيا	50-42
الفصل الثاني **دوافع وأسباب الأصلاح في الأنظمة السياسية العربية**	**94-51**
المبحث الأول: دوافع الأصلاح في تونس والمغرب	67-52
المطلب الأول: دوافع الأصلاح في تونس	61-53
المطلب الثاني: دوافع الأصلاح في المغرب	76-62
المبحث الثاني: دوافع الأصلاح في الجزائر وموريتانيا	94-68
المطلب الأول: دوافع الأصلاح في الجزائر	74-69
المطلب الثاني: دوافع الأصلاح في موريتانيا	94-75
الفصل الثالث **سبل الأصلاح في الأنظمة السياسية العربية**	**139-95**
المبحث الأول: سبل الأصلاح في تونس والمغرب	116-96
المطلب الأول: سبل الأصلاح في تونس	106-96
المطلب الثاني: سبل الأصلاح في المغرب	116-107
المبحث الثاني: سبل الأصلاح في الجزائر وموريتانيا	139-117
المطلب الأول: سبل الأصلاح في الجزائر	127-117
المطلب الثاني: سبل الأصلاح في موريتانيا	139-128
الفصل الرابع	**181-140**

نتائج وأنعكاسات الأصلاح في الأنظمة السياسية العربية	
المبحث الأول: نتائج الأصلاح في تونس والمغرب	161-141
المطلب الأول: نتائج الأصلاح في تونس	151-141
المطلب الثاني: نتائج الأصلاح في المغرب	161-152
المبحث الثاني: نتائج الأصلاح في الجزائر وموريتانيا	181-162
المطلب الأول: نتائج الأصلاح في الجزائر	175-162
المطلب الثاني: نتائج الأصلاح في موريتانيا	181-176
الخاتمة والاستنتاجات	**183-182**
المصادر والمراجع	**202-184**
Abstract	**A-C**

الجداول والاشكال

الموضوع	رقم الصفحة
جدول رقم (1) يوضح مستخدمي الانترنت بالنسبة للسكان في عام 2020	**93**
جدول رقم (2) يوضح مستخدمي تطبيق الفيسبوك وتطبيق اليوتيوب في عام 2020	**94**
جدول رقم (3) يبين اعداد الهواتف المحمولة لدول المغرب العربي في عام 2020	**95**
شكل رقم (1) يوضح معدل البطالة بين الشباب المغربي للسنوات (2009-2020)	**115**
جدول رقم (4) يبيبن نتائج التي حصلت عليها النساء بعد تعديل الدستور الموريتاني لعام 2012	**135**
جدول رقم (5) يبين التوزيع المقاعد على الاحزاب المغربية لانتخابات عام 2011	**161**

الملخص

إن إصلاح النظام السياسي يتطلب رؤية استراتيجية مؤسسة على مقاربات علمية شاملة لتفكيك بنية النظام وعُصَبِهِ وإعادة تشكيل موازين قوى جديدة وفق قواعد سياسية وقانونية تحظى بالشرعية والمشروعية وفي إطار مؤسسات دستورية ذات سيادة وفعالية.

وعليه لا يمكن تصور إصلاح الأنظمة السياسية خصوصا في منطقتنا العربية في شهور أو سنوات معدودات، بسبب الكم الهائل من التراكمات والإختلالات التي تشكلت عبر مراحل زمنية طويلة، وكذلك السياقات الإقليمية والدولية التي تمثل في غالبها معوقات للانتقال الديموقراطي السلس، والإصلاح السياسي الهادئ بعيدا عن الحروب والأزمات الأمنية. وبغرض وضع تصور عقلاني وموضوعي لمراحل إصلاح النظم السياسية العربية ، تم دراسة الاصلاح في النظم السياسية العربية لدول المغرب العربي وخصوصاً (تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب وفق معيار اصلاحي جسدت فيه الاليات والاسباب التي ادت الى الاصلاح فضلا عن النتائج والانعكاسات في كل دولة من الدول سالفة الذكر.

إن الذي يعوق عملية الإصلاح السياسي في العالم –العربي هو ضعف او انعدام وجود تنمية سياسية حقيقية فاعلة التي تتيح التفاعل للجميع والتي تشجع على أحياء المبادرة ويشعر المواطن بجدوى عملية المراجعة وفاعلية الإصلاح السياسي فصحيح أن النخب العربية الحاكمة تعلن عن وجود خطط للإصلاح السياسي لكنه إصلاح في أروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية وهو إصلاح جزئي لا يقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة وهكذا يفقد الإصلاح جدواه ومضمونه لأنه لإنجاح أي آلية للتنمية والإصلاح السياسي يجب أن تجري آلية الإصلاح في جو من الجدية والشفافية وبوساطة جهاز يتمتع بالنزاهة بينما على ارض الواقع تجري الأمور على شكل مختلف، فالنخب التي تجذرت في السلطة بشكل فج واحتكرت السلطة عقدين أو ثلاثة أو أربعة، وأنتجت متوالية عددية من الزبائنية المرتبطين مع الأنظمة، التي احتكرت كل الأنظمة الاقتصادية وولدت هي الأخرى أذناباً لها، فضلاً عن ذلك الشريحة العسكرية التي تهيمن على كل مفاصل الدولة وتعوق أي تحول مدني لأن كل الإصلاحات يجب أن تجري في ظل أنظمة مدنية منفتحة على كل شرائح ومستويات المجتمع فلا إصلاح سياسي بلا حراك اجتماعي.

والحراك الاجتماعي لا يكون فاعلاً ألا في ظل أنظمة مدنية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية وتعمل بنظام أو آلية ديمقراطية محكمة بشكل كبير أو عال جداً بحيث لا تخرج النتائج عن المسارات المحددة من قبلهم،

وتضمن للمجتمع تطوراً نوعياً وقيمياً وتسير بأنساق المجتمع بشكل متساوي الفرص إلى أمام، ولهذا يعاني الدول العربية من ميكانزيم مسدود الأفق والأصل فيه للنجاح لان طريقة الحوار والمشاركة الاجتماعية والشعبية هي الأخرى تسير بشكل انتقائي وليس مكفولاً، وحتى تكون هناك جدوى للتنمية والإصلاح يجب أن يلمس المجتمع ثمرة هذا الإصلاح .فإن الإصلاح السياسي يحتاج إلى إرادة والى عمل يرافق هذه الإرادة وأن تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والاستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها أجراء تنمية وتحديث وإصلاح بشكل علمي وعملي جدي، وليس بشكل عاطفي رغبوي يطور هنا ويستثني هناك، وإلا ستكون العملية مبتورة ولا يكون هناك أي نتائج مرجوة من هذا الإصلاح.

وقدم البحث اشكاليته في التساؤل حول ضرورة تطور الانظمة السياسية العربية لتتماشى مع مايدور في الساحة الجماهيرية وفق معطيات وطنية نابعة من ثقافة وحوار ديمقراطي وناقشت الاطروحة فرضيه مفادها ان الانظمة السياسية العربية تعاني من وضع تعسفي لا تترك للحريات العامة وابداء الاراء وبالتالي فهي تصادر حقوقهم السياسية وتضع نفسها في موقف يهدد شرعيتها.

وتوصلت الاطروحة الى نتيجة مهمة مفادها ان على الدول العربية اجراء اصلاحات جوهرية نابعه من تصورات كثيرة عن مستوى مشروعية وامكانية تطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع من الشعب وقدمت الاطروحة مجموعة مقترحات كان اهمها ينبغي على الانظمة السياسية العربية النظر الى التظاهرات او الاحتجاجات بأنها عمليات لتشخيص عيوب النظام وضرورة معالجتها.